



خلال السنوات الثلاث الماضية لكل التخصصات الهندسية

في «النفط».. توظيف 1224 مهندسا كويتيا مقابل 362 وافداً

■ «نفط الكويت» وظفت 641 مواطناً تخصص هندسة مقابل 146 وافداً ■ «البتترول الوطنية» عينت 302 كويتي مقابل 179 مهندسا وافداً

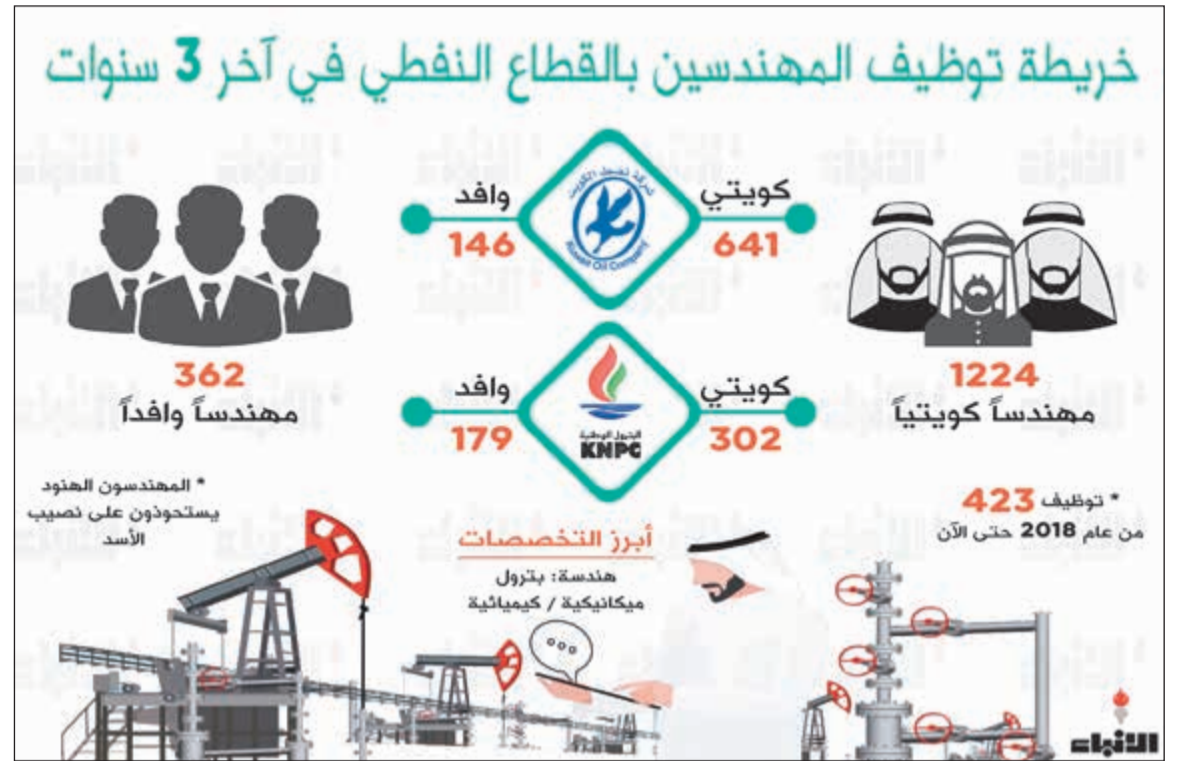
اعداد المهندسين الكويتيين الذين عينوا في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للفترة من 2016/1/1 وحتى تاريخه من 2016/3/31 إلى 2016/1/1				
التخصص	KOC	KOTC	KUFPEC	المجموع
هندسة بترول	14		4	18
هندسة كهربائية	1			1
هندسة كمبيوتر		1		1
هندسة إلكترونية	1			1
هندسة بيئة	1			1
الإجمالي	16	1	5	22

من 2016/1/1 إلى 2017/3/31							
التخصص	KPC	KOC	KNPC	KOTC	KUFPEC	KGOC	المجموع
هندسة كيميائية	5	13	47	1			66
هندسة بترول	1	130			6		137
هندسة ميكانيكية	1	36	44	4		1	86
هندسة كهربائية		14	17	3			34
هندسة مدنية		36	2	1			39
هندسة كمبيوتر		8	16				24
هندسة صناعية		8	8	7	1		16
هندسة إلكترونية		3	3	1			7
هندسة بيئة		1					2
هندسة الحماية من الحرائق			1				1
الإجمالي	7	241	138	18	7	1	412

من 2017/1/1 إلى 2018/3/31										
التخصص	KPC	KOC	KNPC	KIPIC	PIC	KOTC	KAFCO	KUFPEC	KGOC	المجموع
هندسة كيميائية	2	15	10	16	13		1			57
هندسة بترول	6	46		1				3	1	57
هندسة ميكانيكية	3	69	18	3	4					98
هندسة كهربائية	38	7	2		1					48
هندسة مدنية	14									14
هندسة كمبيوتر	1	4	7	2	3	3				20
هندسة صناعية	4	10	4	6	7					31
هندسة صناعية ونظم المعلومات	1									1
هندسة صناعية ونظم إدارة	1	2	8					5		16
هندسة إلكترونية	4	5	5							14
هندسة بيئة			1	1						3
هندسة اتصالات		1								1
هندسة اتصالات		2								2
هندسة معمارية		3				1				4
هندسة البحرية		1								1
تكنولوجيا هندسة الطاقة										1
الإجمالي	17	210	52	41	19	17	2	8	1	367

من 2018/1/1 إلى 2019/3/31									
التخصص	KPC	KOC	KNPC	KIPIC	PIC	KUFPEC	KGOC	KOTC	المجموع
هندسة كيميائية	7	19	22						53
هندسة بترول	12	104		11		4	5		136
هندسة ميكانيكية	43	65	35	12				1	149
هندسة كهربائية	20	12	12						44
هندسة كمبيوتر	3	7	4						15
هندسة صناعية	7	8	5						22
هندسة بيئة	2			1					3
هندسة علوم			1						1
الإجمالي	27	174	112	90	4	10	5	1	423

البيانات المشار إليها أعلاه بناء على التقارير الشهرية للقوى العاملة.



إنفوغراف: مصطفى صالح

ميكانيكية أغلبهم كذلك من الهندسة، فيما تم تعيين عدد بسيط من تخصصات هندسة الأطفاء وهندسة الإلكترونيات والألات الدقيقة والبتترول والمعدات المدنية.

أما شركة «كبيك»، فقامت بتوظيف 30 وافداً خلال الفترة المذكورة، حيث قامت بتعيين 16 مهندسا تخصص هندسة كيميائية من الهند وفنزويلا والمكسيك، و9 مهندسين تخصص هندسة ميكانيكية كلهم من الجنسية الهندية و2 من الهند تخصص هندسة كهربائية وهندسة إلكترونية. وبالإضافة إلى شركة «كوفيك»، فجدد أنها قامت بتعيين 6 موظفين كالتالي: 2 مهندس تخصص هندسة بترول (بريطاني وأميريكي) ومهندس هندي تخصص هندسة بترول ومهندس أسترالي تخصص هندسة إلكترونية واتصالات ومهندس أسترالي هندسة كهرباء ومهندس أميركي تخصص هندسة ميكانيكية.

وقامت شركة ناقلات النفط الكويتية بتعيين موظف من مصر تخصص هندسة بحرية في تاريخ 30 يناير 2016. وتأتي تلك الأرقام في الوقت الذي يواجه فيه منات الوافدين العاملين في قطاع النفط الكويتي إمكانية الفصل من وظائفهم بعد مضي عقود من اعتماد القطاع عليهم اعتماداً أساسياً، وذلك في إطار الخطط الحكومية الرامية إلى توطين الوظائف وإحلال الكويتيين فيها.

ويهدف التوجه الجديد للحكومة إلى إنهاء البطالة بين المواطنين الكويتيين، ومواجهة ارتفاع عجز ميزانية العامة للدولة.

تعيينات غير الكويتيين حسب التخصصات الهندسية في الشركات النفطية من 2016/1/1 إلى 2019/3/31	
نفط الكويت	146
البتترول الوطنية	179
كبيك	30
ناقلات النفط	1
كوفيك	6
الإجمالي	362

241 مهندسا في شركة نفط الكويت و138 مهندسا في شركة البترول الوطنية الكويتية و18 مهندسا في شركة ناقلات النفط الكويتية و7 مهندسين في شركة «كوفيك» ومهندس واحد في شركة نفط الخليج، وتركزت أغلب التخصصات في الهندسة البترول والميكانيكية والكهربائية والمدنية والكمبيوتر.

وبالإضافة إلى الفترة الممتدة من 1 يناير 2017 إلى 31 مارس 2018 فإنه يلاحظ تعيين 367 موظفاً كويتياً في القطاع النفطي كالتالي: 17 موظفاً في مؤسسة البترول الكويتية و210 موظفين في شركة نفط الكويت و52 موظفاً في البترول الوطنية و41 موظفاً في شركة «كبيك» التي تم تأسيسها حديثاً في تلك الفترة و19 موظفاً في شركة صناعة الكيماويات و3 مهندسين في شركة كافكو و8 مهندسين في شركة «كوفيك» ومهندس واحد في شركة نفط الخليج. وخلال الفترة الماضية وتحت إشراف الشركة التي تبدأ من 1 يناير 2018 وحتى 31 مارس 2019 تم توظيف 423 مهندسا كويتيا كالتالي: 27 مهندسا في مؤسسة البترول الكويتية و174 موظفاً في شركة نفط الكويت

وهي المقابل، قام القطاع النفطي بتوظيف 362 وافداً مهندسا في القطاع خلال الفترة المذكورة استحوذ فيها الهنود على الغالبية الكاسحة من الوظائف الفنية، في جميع الشركات النفطية، حيث استحوذت شركة نفط الكويت على نصيب الأسد في توظيف غير الكويتيين خلال الفترة المذكورة (الثلاث سنوات الماضية) حيث تم توظيف 146 وافداً في الشركة معظمهم من الجنسية الهندية في تخصص الهندسة الميكانيكية بواقع 36 مهندسا أغلبهم من الهند كذلك، و17 مهندس من الهند ومهندس واحد من الهند وبريطانيا وأميركا.

وفي المقابل، قام القطاع النفطي بتوظيف 362 وافداً مهندسا في القطاع خلال الفترة المذكورة استحوذ فيها الهنود على الغالبية الكاسحة من الوظائف الفنية، في جميع الشركات النفطية، حيث استحوذت شركة نفط الكويت على نصيب الأسد في توظيف غير الكويتيين خلال الفترة المذكورة (الثلاث سنوات الماضية) حيث تم توظيف 146 وافداً في الشركة معظمهم من الجنسية الهندية في تخصص الهندسة الميكانيكية بواقع 36 مهندسا أغلبهم من الهند كذلك، و17 مهندس من الهند ومهندس واحد في شركة نفط الخليج. وخلال الفترة الماضية وتحت إشراف الشركة التي تبدأ من 1 يناير 2018 وحتى 31 مارس 2019 تم توظيف 423 مهندسا كويتيا كالتالي: 27 مهندسا في مؤسسة البترول الكويتية و174 موظفاً في شركة نفط الكويت

أحمد مقري

كشفت بيانات رسمية حصلت عليها «الانباء» أن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة قامت بتوظيف نحو 1224 مهندسا من المواطنين خلال الثلاث سنوات الماضية وتحديداً خلال الفترة الممتدة من 1 يناير 2016 وحتى الآن مقابل توظيف 362 مهندسا وافداً أغلبهم من الجنسية الهندية، واستحوذت شركتي «نفط الكويت» و«البتترول الوطنية»، على حصة الأسد من تعيين المواطنين والوافدين. وتأتي تلك الأرقام بناء على التقارير الشهرية للقوى العاملة في مؤسسة البترول وشركاتها للعمالة الفنية من المهندسين تخصص هندسة بترول وكهرباء وإلكترونيات وهندسة بيئية ومدنية وصناعية واتصالات وبحرية ومعمارية.

وأظهرت الأرقام أن عدد المهندسين الكويتيين الذين تم تعيينهم في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في الفترة الممتدة من يناير 2016 وحتى نهاية شهر مارس 2019 (أي حوالي 3 سنوات) قد بلغ 1224 كويتياً، استحوذت شركة نفط الكويت على نصيب الأسد من التوظيف إجمالاً 641 كويتياً، وتركزت أغلب التعيينات للمهندسين تخصص هندسة بترول وهندسة ميكانيكية، فيما قامت شركة البترول الوطنية بتوظيف 302 كويتي، وملتت الفترة الممتدة من 1 يناير 2016 إلى 31 مارس 2017 الفترة الذهبية لتوظيف المهندسين الكويتيين، حيث تم تعيين 412 مهندسا كويتيا في تلك السنة كالتالي: 7 وظائف في مؤسسة البترول الكويتية

في خطوة لتسريع طرح حصة 50٪ من الأسهم للمواطنين

«أسواق المال» تبحث عن شركة لإدارة اكتتاب المواطنين بالبورصة



مصطفى صالح

كشفت وثيقة رسمية، حصلت عليها «الانباء» عن طرح هيئة أسواق المال لمناقشة إدارة طرح أسهم شركة بورصة الكويت لاكتتاب المواطنين، حيث حددت الهيئة اليوم (2 يونيو 2019) كتاريخ بداية الطرح، والذي سيستمر حتى 16 يونيو الجاري، كتاريخ إقفال الطرح. وتأتي هذه الخطوة من جانب هيئة الأسواق لتسريع خطوات طرح حصة 50٪ من أسهم البورصة لاكتتاب المواطنين، بحسب برنامج الخصخصة الذي وضعته الهيئة، حيث تم تقسيم أسهم البورصة إلى 50٪ تطرح لاكتتاب المواطنين، و44٪ يتم بيعها للقطاع الخاص، وهو ما تم بالفعل في شهر فبراير الماضي، فيما استحوذت الحكومة بنسبة 6٪ فقط. وفي التفاصيل، حددت الهيئة يوم الأحد 9 يونيو الجاري لعقد اجتماع تهيئ مع الشركات الراغبة في المناقشة على إدارة طرح أسهم البورصة لاكتتاب المواطنين، وذلك بهدف مناقشة تفاصيل المناقصة والرد على كافة الاستفسارات من قبل الجهة المعنية بالمناقشة بهيئة أسواق المال. وقالت «هيئة الأسواق» أن سعر

كراصة الشراء للدخول بالمناقشة عند 200 دينار، فيما قالت أن الكفالة الأولية ستكون بنسبة 1٪ من القيمة الإجمالية للقطاع، وستكون صالحة لمدة 90 يوماً من تاريخ الإقفال. وفي شهر فبراير الماضي، فاز تحالف شركة الاستثمارات الوطنية بمزايدة مخصصة بورصة الكويت بإجمالي حصة 44٪ من أسهم الشركة، بسعر 237 فلسا للسهم، وبقيمة إجمالية 19,9

مليون دينار، حيث توزعت الحصص بين المساهمين بهذا التحالف، على الشكل الآتي: 14,4٪ للاستثمارات الوطنية، و14,4٪ للأولى للاستثمار، و14,4٪ لشركة أركان»، و0,76٪ لبورصة أثيرا.

وأعقب ذلك، إعلان رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال أحمد المحم أنه سيتم طرح حصة الـ 50٪ من أسهم بورصة الكويت لاكتتاب العام على

المواطنين خلال الربع الأول من 2020، مشيراً إلى أنه سيتم عمل تقييم لمعرفة القيمة الفعلية للسهم، بغض النظر عن القيمة الاسمية له والمقدرة بـ 100 فلس وبعدها سيكون الاكتتاب للجمهور. وفي 21 أبريل الماضي، تم انتخاب مجلس إدارة شركة البورصة الجديد، وذلك بعد بيع حصة الـ 44٪ للقطاع الخاص، حيث انتخبت عمومية الشركة مجلس إدارة لـ 3 سنوات مقبلة مكونا من: حمد الحمضي رئيساً وأحمد الفتيان نائباً وعضوية كل من: بدر ناصر الخرافي، طلال جاسم البحر، خالد وليد الفلاح، راشد جواد بوخمسين، فالح الرقبة، وبدر الجيعان.

وقد شهد سوق الأوراق المالية الكويتي خلال الفترة الماضية، نقلة نوعية منذ تولي بورصة الكويت رسمياً إدارة عمليات السوق في عام 2016، حيث أن تحديث البنية الهيكلية للسوق لعب دوراً محورياً في تعزيز محفظة المنتجات، وتطوير آلية عمل تختصر الوقت والجهد على المستثمرين بجميع فئاتهم، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي على أداء السوق، وارتفاع مستويات الرضا لدى المتداولين والشركات المدرجة على السواء.

ضمن خطتها السنوية للعام المالي 2020/2019

«هيئة الشراكة» تستعد لطرح مشروع سوق المزادات للسيارات المستعملة

تؤثر على الجدوى الاقتصادية وتحديد حجم المخاطر المذكورة داخل المشروع. أما المشروع الثاني والخاص ببناء وتشغيل سوق المزادات للمركبات المستعملة ومعارض السيارات، فهو أحد مشاريع وزارة التجارة الذي يعتبر الأول من نوعه في الكويت، ويقع في منطقة غرب عريفجان بمساحة 400 ألف متر مربع، كما يضم الموقع مدينة خدمات فنية متكاملة للمزادات، ويقدم خدمات لكل العملاء من تجار متخصصين بنشاط بيع وشراء السيارات المستعملة. وأخيراً، المشروع الثالث والخاص بتقديم خدمات استشارية قانونية لدعم برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي يشمل تعيين مكتب قانوني من قبل هيئة الشراكة، ليكون مستشاراً للهيئة ويقدم لها الدعم القانوني فيما يتعلق بمشروعات الشراكة بين القطاعين مختلف مراحلها، بما يستلزمه من إعداد الوثائق القانونية المختلفة والمخاطبات وحضور الاجتماعات المتعلقة بمشروعات الشراكة.

مصطفى صالح

كشفت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عن خطتها السنوية للمناقشات بالعام المالي 2020/2019، حيث تشمل على 3 مناقصات، هي: تقديم خدمات استشارية مالية للهيئة، ومشروع بناء وتشغيل سوق المزادات للمركبات المستعملة ومعارض السيارات، ومشروع تقديم خدمات استشارية قانونية لدعم برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي تفاصيل المشاريع، ذكرت الهيئة أن المشروع الأول الخاص بتقديم خدمات استشارية مالية للهيئة، سيضم تقديم المشورة بشأن المسائل المالية والاقتصادية والمرتبطة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المشورة بشأن استراتيجية التمويل للمشاريع وقابلة تمويل المشاريع وتحديد قيمتها المالية. بالإضافة إلى مساعدة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تحديد مخاطر المشروع المحتملة والتي